دور السياسات التدخلية للدولة في إضعاف سوق العمل

ديدوح شكرية[1]

الملخص:

للحد من البطالة التي وصلت إلى حدود 30 بالمائة سنوات التسعينات، إنتهجت الدولة الجزائرية سياسة جديدة في تسيير سوق العمل ومص الكم الهائل من البطالين و الذي كان يضم نسبة عالية من حاملي الشهادات. إلا أن هذه السياسات و التي رفعت من نسبة الشغل المؤقت ساهمت في اضعاف سوق العمل، و أخرت ظهور شريحة جديدة من الفقراء سرعان ما ستظهر بعد تراجع اسعار البترول و بالتالي تراجع الدولة من سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، البطالة، السياسات التدخلية في سوق العمل، العمل المؤقت، الإنتاجية.

Résumé :

Pour réduire le chômage, qui a atteint les limites de 30% dans les années quatre-vingt-dix, l'Etat algérien a adopté une nouvelle politique dans la conduite du marché du travail et de diminuer le nombre élevé des chômeurs et qui a été constitué d'un pourcentage élevé des diplômés. Cependant, ces politiques qui ont soulevé la proportion des emplois temporaires ont contribué à l'affaiblissement du marché du travail, et retardé l'émergence d'un nouveau segment des pauvres qui va apparaître après la baisse des prix du pétrole et par conséquent le retrait de l'Etat du marché du travail.

Mots clés : marché du travail, le chômage, Politiques interventionnistes sur le marché du travail, l'emploi temporaire, la productivité.

Abstract:

To reduce unemployment, which has reached the limits of 30% in the ninety years, the Algerian government has adopted a new policy in the conduct of the labor market and reduce the high number of unemployed and was comprised of a high percentage of graduates. However, these policies have raised the proportion of temporary jobs have contributed to the weakening of the labor market, and delayed the emergence of a new segment of the poor that will appear after the oil price drop and therefore withdrawal the state of the labor market.

Keywords: labor market, unemployment, interventionist policies on the labor market, temporary employment, productivity.

Codes-JEL : J2/J4/O2/O4/Q1.

[1] أستاذة محاضرة قسم ب بالمركز الجامعي نور البشير، البيض، باحثة بمخبر (GPES)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- دور الدولة في خلق قطاع خاص ضعيف:

نتيجة لفشل النظام السابق، توجهت الدولة الجزائرية، على غرار الدول الأخرى التي مستها أفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة، نحو توجه جديد في تسيير الإقتصاد و ذلك بإعطاء فرصة للقطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية، إلا أن القطاع الخاص في الجزائر إعتمد كليا على الدولة، حيث يتمثل القطاع الخاص في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الجد صغيرة و التي استحدثت عن طريق دعم الدولة نتيجة نصوص تشريعية و تسهيل المناخ لخلقها.كان الهدف من هذا القطاع هو إعطاء فرصة لكل مواطن في الحصول على حياة كريمة و توفير مناصب عمل لكل القادرين، المخطط رقم 01.

حسب المجلس الإجتماعي و الإقتصادي الوطني (2002) " تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مهما كان طابعها القانوني، كمؤسسة لإنتاج السلع و الخدمات توظف من 1 إلى 250 شخص، حيث رقم أعمالها السنوي لا يزيد عن 2 مليار دينار جزائري أو حيث مجموع الميزانية السنوي لا يزيد عن 500 مليون دينار جزائري و الذي يمثل معيار الاستقلالية. المؤسسة المتوسطة تعرف كمؤسسة توظف من 50 إلى 250 شخص و حيث رقم أعمالها يتراوح بين 200 مليون و 2 مليار دينار جزائري حيث مجموع الميزانية يتراوح بين 100 و 500 مليون دينار جزائري.

المؤسسة الصغيرة تعرف كمؤسسة توظف من 10 إلى 49 شخص حيث رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري و مجموع الميزانية لا يفوق 100 مليون دينار جزائري.

المؤسسة الجد صغيرة، و هي التي توظف بين 1 و 9 أشخاصو تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 20 مليون و مجموع ميزانيتها لا يتجاوز 10 مليون دينار جزائري" .

منذ بداية سنة 2000 ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النسيج الإقتصادي، الإحصائيات تبين أنه حوالي 54 بالمائة من المؤسسات المتوسطة و الصغيرة خلقت خلال سبعة سنوات (2001-2008)، و نتيجة التشريع لسنة 2001 للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث كان 212120 مؤسسة صغيرة و متوسطة ليصل سنة 2008 إلى 519926 مؤسسة. العدد المتوسط للأشخاص المشغلين في المؤسسة هو 3 اشخاص هذا مايفسر وجود أن اغلبية المؤسسات هي جد صغيرة في مجموع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة الخاصة في الجزائر. هذا العدد يتغير بين شخصين في اليونان و 4 في ايطاليا، ليصل إلى حد 11 إلى 12 شخص في المملكة المتحدة، و البلدان المنخفضة على الترتيب. في حين أن المتوسط في الإتحاد الأوروبي يصل إلى 7 أشخاص في المؤسسة (ABBAS، 2008).

حسب إحصائيات سنة 2012 لوزراة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والحرفية، المؤسسات الجد صغيرة مثلت 97.43 بالمائة تشغل بين1و 9 أجراء، 0.28 بالمائة مؤسسات متوسطة تشغل بين 50 و 250 أجير.

تحصل فيها قطاع الخدمات على 60.75 بالمائة، 12.44 بالمائة قطاع الصناعة، 0.09 بالمائة قطاع الفلاحة و الصيد.

من ناحية الكثافة، و رغم التشجيعات و التسهيلات المقدمة من طرف الدولة لخلق و تدعيم هذا القطاع إنخفض معدل المؤسسات من 20 مؤسسة PME/PMI لألف ساكن (1000/20)، إلى 1000/12 للمؤسسات الخاصة ،معدل يبقى بعيد جدا عن المعايير الدولية حيث المعدل الأكثر ضعفا سجل أربعة و خمسون مؤسسة لكل ألف ساكن.

و يتغير هذا العدد من منطقة إلى أخرى، 1000/17 ساكن في وسط البلاد، 11 مؤسسة لألف في الجنوب و فقط 9 مؤسسات خاصة ل 1000 ساكن في الهضاب العليا، يغلب على هذه المؤسسات طابع الصغيرة جدا TPE.

المخطط رقم 01: تطور عدد المؤسسات المتوسطة و الصغيرة العمومية و الخاصة من 2001-السداسي الأول لسنة 2012

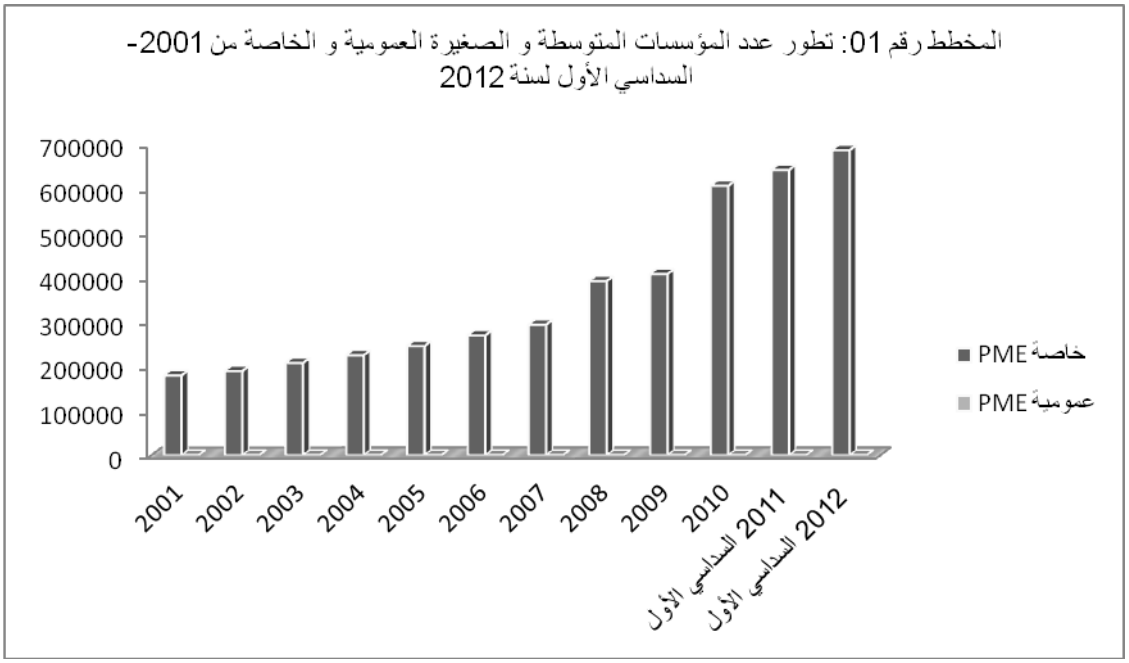

المصدر: أنجز هذا المخطط من طرف الباحثة، إنطلاقا من معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-1- مساهمة القطاع الخاص في خلق مناصب الشغل:

حصة القطاع الخاص في التوظيف بقيت مستقرة من2004 إلى 2007 في حدود 65 بالمائة من الشغل الكلي (Mohammed SaibMusette ,2010).و حسب الديوان الوطني للإحصاء انحصرت حصة القطاع العام في التوظيف في نسبة 34 بالمائة و حصة القطاع الخاص و المختلط في نسبة 65 بالمائة من الشغل الكلي خلال الفترة الممتدة من2008-2010 و هذا ما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: توزيع مناصب الشغل بين القطاع العام و الخاص و المختلط في الجزائر

	2008		2009		2010	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
القطاعالعام	3 149 000	34.4	3 234 000	34.1	3 346 000	34.4
القطاع الخاص+المختلط	5 997 000	65.2	6 236 000	65.9	6 390 000	65.6

المصدر: حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء للسنوات 2008، 2009، 2010.

و لأن القطاع الخاص في الجزائر يختصر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجدول التالي يبين مناصب الشغل المحدثة من طرف هاته الجهة. ما يلاحظ هو مساهمة فعالة للمؤسسات الخاصة في خلق مناصب الشغل.

الجدول رقم 02: تطور مناصب الشغل المحدثة من طرف PME من 2004-2012 السداسي الأول

المؤسسات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011 السداسي الأول	2012 السداسي الأول
الخاصة	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	408 155	606 737	1 625 729	1 728 046
العامة	778	874	739	666	626	598	560	50 467	48 415
الحرفية	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	162 085	---	---	---
المجموع	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	570 838	607 297	1 776 461	1 676 196

Source : direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, 2010.

إنطلاقا مما سبق، و حتى نتمكن من دراسة مدى فعالية القطاع الخاص يجب حساب مؤشر هام و هو انتاجية هذا القطاع، و هذا ما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 03 :تطور انتاجية القطاع الخاص من 2004-2010

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاجية (10^{-5})	5.815	5.460	5.165	2.439	6	5.577	9.327

المصدر: تم انجاز هذا الجدول انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء

منذ 2004 حتى 2010 يتضح أن انتاجية القطاع الخاص بقيت جد ضعيفة و هذا لإعتماده على التجارة و الخدمات، و اهمال القطاعات الأخرى و التي تعتبر مهمة جدا في الرفع من مستوى الإنتاج الوطني كقطاع الصناعة و الذي بقي محصور في النسيج والأغذية، و اهمال قطاع الفلاحة رغم كل التدعيمات التي تقوم بها الدولة.

النتائج هذه تبين مدى أثر القطاع الخاص في انخفاض الانتاجية الحدية للإقتصاد الوطني و الذي أكدته نتائج الإحصاء التي أجراها الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2011 حيث بينت النتائج أن القطاع الخاص يسيطر على النشاط الإقتصادي ب 95.9 بالمائة، القطاع العمومي ب 2.4بالمائةو المختلط و الأجنبي فقط ب 1.7 بالمائة.

على سبيل المثال، دائما حسب نفس المصدر، بعض الولايات يغيب فيها القطاع العمومي، خاصة ولايات برج بوعريريج، ميلة، و عين تموشنت أين القطاع الخاص يصل إلى 99 بالمائة.

من جهة أخرى، قطاع التجارة هو المسيطر على النشاط الإقتصادي بنسبة 55 بالمائة، أكثر من 84 بالمائة تجارة بالتجزئة، يليه قطاع الخدمات ب 34 بالمائة، قطاع الصناعة بنسبة 10.1 بالمائة، 23.4 بالمائة تنشط في الصناعة الأغذية(الحليب و مشتقاته، المشروبات، ...)، 22.7 بالمائة في صناعة المنتوجات المعدنية و 10.5بالمائة في الملابس، 2.1 بالمائة في صناعة الخشب، 1.3 بالمائة النسيج و 1.6 بالمائة تصليح و تركيب الآلات و التجهيزات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-أثر السياسات التدخلية للدولة في تحطيم المؤشرات الإجتماعية:

إن السياسات التدخلية التي اعتمدتها الدولة للخفض من معدلات الفقر و البطالة، مثلANSEJ و القروض المصغرة، و سياسات التشغيل المؤقت لم تلعب دورها، كما كان منتظر، بل بالعكس، ساهم في الرفع من نسبة الشغل المؤقت، تحطيم قطاع الصناعة، وتدني معدلات الحماية الإقتصادية، و بالتالي أدى هذا إن صح التعبير إلى تأخير دخول شريحة من المجتمع في دائرة الفقر، تتمثل هذه الشريحة في الأشخاص الذين استفادوا من قروض و لم ينجحوا في تسييرها أو تعمدوا ذلك ، و من جهة أخرى إلى توسع السوق الموازي.

2-1-طبيعة الشغل:

المخطط التالي، يبين أن الشغل في الجزائر اتجه ناحية الشغل المؤقت و هذا ما بيناه في الفصل السابق أنه كلما كان الشغل صناعي اتجه الشغل العام ناحية العمل الدائم و ينمو، و بالعكس كلما نقص الشغل الصناعي يتجه الشغل العام ناحية الشغل المؤقت. وهذا مايبينه المنحنى التالي:

المخطط رقم 02: تطور طبيعة الشغل في الجزائر من 1993-2010

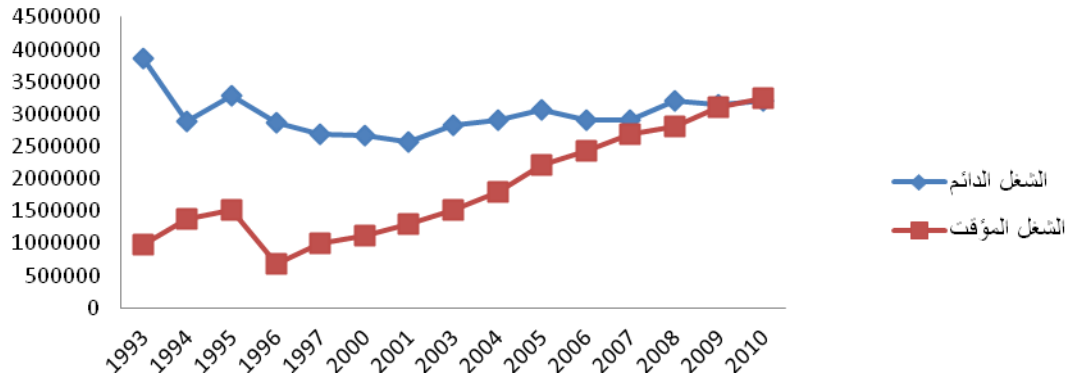

المصدر: من إعداد الباحثة إنطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

و لأن الشغل الصناعي في الجزائر تراجع و بمعدلات كبيرة و صل معدل نموه سنوات 97،96،95 إلى -2،-3،و -3 بالمائة على الترتيب، ليصل إلى -42بالمائة سنة 2002 ثم -19بالمائة سنة 2007[2].

دراسة تحليلية لإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء تبين أن العمل المؤقت[3]سجل نسبة 24.8 بالمائة من مجموع اليد العاملة الشغيلة سنة 1997، ليصل إلى معدل 35.2 بالمائة سنة 2006 ثم 37.5 بالمائة سنة 2010 مسجلا بذلك ارتفاعا قدر بحوالي 51بالمائة. في حين أن العمل الدائم سجل نسبة 75.2 بالمائة ، 64.8بالمائة ثم 62.5بالمائة، خلال نفس السنوات، مسجلا بذلك تراجع مقداره 17بالمائة.

نجد أيضا أن العمل المؤقت يخص أكثر الذكور بحصة 38 بالمائة في حين المرأة بنسبة 31 بالمائة. و نجد أن العمل المؤقت منتشر أكثر في المناطق الريفية بنسبة 44 بالمائة مقابل 34 بالمائة في المناطق الحضرية لسنة 2010، حسب الديوان الوطني للإحصاء دائما.

سياسات التشغيل المتبعة من طرف الدولة في التوظيف هي التي ساهمت و بنسبة كبيرة في الرفع من اليد العاملة المؤقتة. فللحد من الوضع المزري الذي عرفته البلاد خلال فترة الإصلاحات و ارتفاع نسبة البطالة شرعت الدولة مجموع من النصوص والقوانين لخلق مناصب عمل ذات طبيعة مؤقتة يمكنها الإندماج في سوق العمل و تصبح يد عاملة دائمة.بإحتمالية12 بالمائة من مناصب الشغل تتحول إلى دائمة، حسب وزارة العمل، يمكننا إنجاز الجدول رقم 04:

[2] ديدوح شكرية "آفاق تنظيم سوق العمل للإقتصاديات في حالة تحول-دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه ، ص162،2013.

[3] شرع العمل المؤقت سنة 1990 عن طريق القانون 90-11 ل 21 أفريل 1990 و الذي شرع أيضا التسريح الإقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم 04:مناصب العمل المحدثة حسب مختلف تشريعات

	مجموع الشغل في ESIL/TUP/CPE/AIG)	ANSEJ+MICRO CREDIT	المجموع	الشغل المؤقت	الشغل الدائم
1997	386291	207	386 498	340 118	46 380
1998	361844	21630	383 474	337 457	46 017
1999	328354	41175	369 529	325 186	44 343
2000	299657	31077	330 734	291 046	39 688
2001	335778	18179	353 957	311 482	42 475
2002	251355	34402	285 757	251 466	34 291
2003	264463	18970	283 433	249 421	34 012
2004	320580	19077	339 657	298 898	40 759
2005	297842	35292	333 134	293 158	39 976
2006	434658	62825	497 483	437 785	59 698
2007	468043	48529	516 572	454 583	61 989
2008	499932	94540	594 472	523 135	71 337

المصدر : من إعداد الباحثة انطلاقا من عدة مصادر.

هذا ما يفسر من جهة المنحنى أعلاه و الذي بينا فيه كيفية ارتفاع نسبة الشغل المؤقت عن الدائم. من جهة أخرى، النتائج المتحصل عليها يمكنها أن تقودنا للإستنتاج أن هذه السياسات ساهمت في تفقيم الوضعية داخل سوق العمل عن طريق خلق مناصب شغل مؤقتة، تمتاز بعدم الديمومة و بالتالي في معظم الحالات ستكون عبأ على المؤسسة أو الإدارة لأن صاحب هذا الشغل يبقى دائما في حالة لاإستقرار نفسي و مهني نتيجة بحثه الدائم على منصب شغل في مكان آخر دائم، و بدخل مرتفع. سيكون هذا البحث إما داخل الوطن أو التفكير في الهجرة كون أن معظم مناصب الشغل الغير دائمة تتصف بعدم حصولها على التأمين الإجتماعي، و يظهر هذا من خلال الجدول التالي:

هذه الوضعية تخص العمال في المؤسسات الغير الرسمية و الرسمية و أصحاب العمل الذاتي و بالتالي تبقى فئة العمل المؤقت فئة مهمشة في سوق العمل.أو كما سميناها شريحة فقيرة من المجتمع مؤخرة.

لجدول رقم05 توزيع مناصب الشغل المعلن عنها في 2007CNAS

	المعلن عنهم في CNAS		الغير معلن عنهم في CNAS	
	بالآلاف	%	بالآلاف	%
العمل الذاتي				
العمال المستقلون	752	17.4	1764	41.3
المساعدات العائلية	25	0.6	464	10.9
الأجراء				
الأجراء الدائمون	2764	64	145	3.4
الأجراء الغير الدائمون+المتربصون+آخرون	781	18.1	1899	44.5
المجموع	4322	100	4272	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2007.

2-2-تدني معدل الحماية الإقتصادية:

الحماية الإقتصادية تتعلق بمستوى المعيشة المضمون و الثابت الذي يوفر للأفراد و العائلات، المستوى الضروري من الموارد لأجل التمكن من المشاركة اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا، و ثقافيا و باحترام في نشاطات المجتمع.

حسب حاجي رمزي (2009)، انتقل معدل الحماية الإقتصادية[4] الخام من 37 بالمائة سنة 1997 إلى 44 بالمائة سنة 2005. مع العلم أنه عندما يساوي معدل الحماية الإقتصادية الخام 100 بالمائة يعني ان البلد المعني يتصرف بمبلغ من عوائد الإحلال و التحويلات الإجتماعية معادل لمدا خيل الأشخاص الذين لديهم عمل.

[4]TSE brut = (Revenus d'activité + Σ revenus de remplacement + Σ remboursements + Σ aides)/(Population adulte x Revenu disponible moyen des actifs ayant un emploi).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترجمة معدل 44 بالمائة لسنة 2005 في الجزائر هو أن مبلغ عوائد الإحلال و التحويلات الإجتماعية منخفض ب 56 بالمائة عن الحماية الاقتصادية للأفراد الذين يملكون عمل. هذه النتيجة تبين ضعف التغطية الاجتماعية للسكان الغير منتمين لسوق العمل لأسباب اقتصادية أو اجتماعية.

المخطط رقم3[5]: معدل الحماية الإقتصادية في الجزائر من 1997-2005

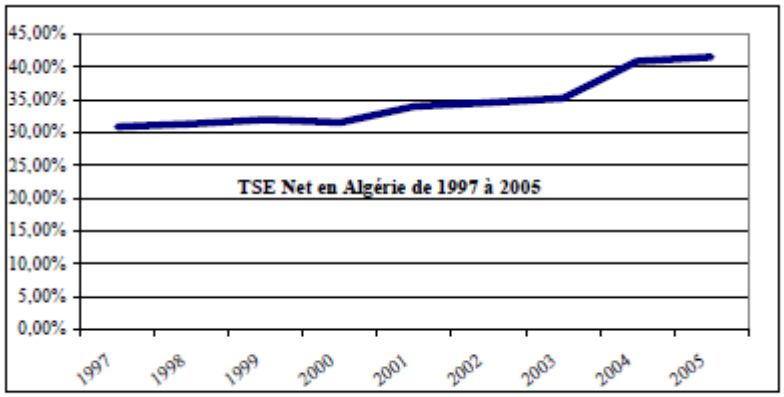

Source : ONS, CNAS, calculs de l'auteur

أهم أسباب إنخفاض مستوى الحماية الإقتصادية، حسب نفس المفكر دائما، تنحصر في، العمل المؤقت، ترجيح الأجور في النشاطات الحرفية، معدل البطالة المرتفع، و خاصة عند الشباب، و انخفاض معدل الحماية الإقتصادية في المناطق الريفية.

ساعدت سياسات الدولة على التخفيض من نسبة البطالة، و الرفع من حصة العمل المؤقت في اليد العاملة الشغيلة. في 2006، لم يتجاوز الأجراء الدائمون سوى 33 بالمائة من اليد العاملة الشغيلة في حين أنهم مثلوا سنة 1996 نسبة 58 بالمائة من مجموع السكان العاملين. و بذلك ارتفع العمل المؤقت بنسبة 90 بالمائة بين1996 و 2006.

2-3-اتساع السوق الموازي:

اتسع السوق الموازي ليمس جميع القطاعات و الأنشطة الإقتصادية، "سوق الخضر و الفواكه، الملابس، الخدمات، الحرف، السيارات، الأجهزة المنزلية، نقل الأشخاص..."[6]، هذا الإتساع كان نتيجة من جهة الهجرة الداخلية و التي ولدت أحياء قصديرية بالقرب من المدن الكبرى و التي ولدت بطالة حضرية، من جهة أخرى تولد نتيجة ضعف سوق العمل الرسمي أي عدم نجاعة سياسات الدولة للتشغيل.

الجدول رقم06: تطور حصة الشغل الغير رسمي في الشغل الكلي(%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الشغل الغير رسمي/ الشغل الكلي	20.2	21.2	21.0	21.1	25.7	26.8	27.6	27

المصدر ، حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء، و صندوق النقد الدولي.

سنة2005، أصدرت المنظمة العالمية للعمل (OIT)تقريرا قدرت فيه أن السوق الموازي يشكل من 16 إلى 17 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، و يوظف أكثر من 50 بالمائة من اليد العاملة النشيطة. هذا التباين في المعطيات يبين مدى صعوبة حصر هذا السوق، و بالتالي صعوبة دراسته.

2-4-الأثر السلبي للقطاع الصناعي على الشغل العام:

تراجع القطاع الصناعي يترجم أيضا عن طريق إنخفاض مشاركته في التوظيف. سنة2007، المؤسسات العمومية الصناعية والتجارية لا تمثل سوى 3 بالمائة من الشغل العام.

[5] Hadji RAMZI, 2009 « institution et soutenabilité sociale en Algérie : approcher le niveau de la soutenabilité sociale »
[6] El watan, 19 septembre 2009.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم 07: نمو الشغل الصناعي من1994-2010

السنوات	الشغل الكلي	الشغل في الصناعة
1994	/	/
1995	0.04	-0,02
1996	0.39	-0,03
1997	0.02	-0,03
1998	0.22	0,01
1999	0.03	0,00
2000	0.01	0,01
2001	0.05	0,73
2002	0.15	-0,42
2003	0.10-	0,61
2004	0.17	0,32
2005	0.03	0,00
2006	0.09	0.19
2007	0.03-	-0.19
2008	0.06	0,11
2009	0.04	0,05
2010	0.03	0,12

المصدر: أنجزالجدول إنطلاقا من معطيات ONS

من خلال نتائج الجدول رقم 07 ، يتضح أن الشغل المعلن عنه كان إيجابي طيلة فترة الدراسة باستثناء سنوات 2003 و 2007 على المستوى العام، و 95،96،97 2002 و 2007في ما يخص الشغل في قطاع الصناعة. في السنوات التي عرفت فيها الجزائر إستقرارإقتصادي و مدني،أثر الشغل الصناعي بشكل إيجابي على الشغل العام. التغير في الشغل الصناعي بوحدة واحدة يولد 04 مناصب شغل في الشغل الكلي و يبقى هذا غير كافي للنهوض بالشغل و النمو في البلاد. من جهة أخرى أعلن الديوان الوطني للإحصاء في آخرتقرير له لسنة 2011، أن الجزائر فقدت نسيجها الصناعي خلال العشرين سنة الأخيرة، حيث تمكن القطاع التجاري من الهيمنة الشبه المطلقة على النشاط الإقتصادي.

المخطط رقم 04: أثر الشغل الصناعي على الشغل العام من 1997-2010.

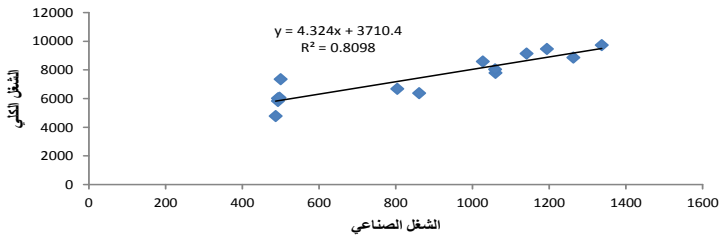

Source : les calculs sont faits à partir des données de L'ONS

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة التحليلية للشغل في الجزائر تبين أن مناصب الشغل المحدثة كانت في القطاعات التي تملك إنتاجية ضعيفة، حصة الصناعة بقيت ثابتة خلال عقدين من الزمن في مستوى حوالي10 بالمائة من مناصب الشغل المحدثة، 12 بالمائة سنة 1994، 8 بالمائة سنة 2000 و 14 بالمائة سنة 2010. حصة الفلاحة في خلق مناصب الشغل تناقصت حيث انتقلت من 24 بالمائة سنة 1994 إلى 20 بالمائة سنة 2000 و 12 بالمائة سنة 2010. حصة قطاع الخدمات انتقلت من 49 بالمائة، 59 بالمائة سنة 2000 و 55 بالمائة سنة 2010، انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء. مناصب الشغل المحدثة هذه خصت قطاع الخدمات، و كانت على العموم، مؤقتة.

الشغل الصناعي له أثر على التطور العام للتشغيل، في سنة 1997 معدل نمو الشغل الصناعي سجل نسبة -3 بالمائة ما أدى فقدان 941 7 شغل مؤقت و 083 1 شغل دائم، نمو الشغل الصناعي الذي كان يسجل سنوات 1998-1999-2000معدلات 1 بالمئة ، 0 بالمائة و 1 بالمائة على الترتيب أدى إلى إنخفاض الشغل العام ما يترجم ارتفاع البطالة التي وصلت إلى حدود 30 بالمائة خلال هذه المدة.

إرتفاع معدل نمو الشغل الصناعي سنة 2001 سمح بخلق 43620 منصب مؤقت و 7872 منصب شغل دائم.سنة2002، انخفاض الشغل الصناعي ب 42 بالمائة أدى إلى فقدان 75210 منصب شغل مؤقت و 4661 منصب شغل دائم و استمر الأثر السلبي على الشغل المؤقت الى غاية 2005.سنة 2005، إنخفاض الشغل الصناعي إلى 0 بالمائة خفض مرة أخرى من الشغل المؤقت ب 066 60 و إرتفع الشغل الدائم ب7418، 1918 منصب شغل جديد في 2004، 2005 على الترتيب هذا راجع لتحسن الإنتاجية الحدية خلال هذه الفترة في قطاعي البناء و الأشغال العمومية و الفلاحة. نتائج الجدول التالي تشرح نتائج الجدول المتعلقة بالإنتاجية الحدية و التي بينا من خلالها إنخفاض هذا المعدل و الذي يكون معدوم في بعض القطاعات.

من جهة أخرى، الشغل الصناعي انخفض خلال السنوات 1996، 1997، 2002، 2007 الأمر الذي يعكس طبيعة الشغل الذي لديه طبيعة مؤقتة. كلما انخفض الشغل الصناعي يتجه الشغل العام ناحية الشغل المؤقت.

الجدول رقم 08: أثر الشغل الصناعي على طبيعة الشغل العام

Année	Emploi if(%)	Δ E.T.	Δ E.P.
1997	-0,03	-	-
1998	0,01	-7 941	-1 083
1999	0,00	- 12 272	-1 673
2000	0,01	-34 140	-4 655
2001	0,73	20 436	2 787
2002	-0,42	98 654	13 453
2003	0.61	-10 752	-1 466
2004	0.32	-64 098	8 741
2005	0.00	-60 066	8 191
2006	0.19	138 584	18 898
2007	-0.19	33 581	4 579
2008	0.11	5 729	781

E.T. : la variance dans l'emploi temporaire
Δ E.P. : la variance dans l'emploi permanent
Source : calcul effectué à partir des données et hypothèses émises

2-5-الهجرة إلى الخارج:

ذهبت بعض الدراسات إلى التعريف بأهمية الكفاءات المهاجرة في التأثير على التنمية و تكمن في المساعدات العلمية المقدمة من طرف الكفاءات المهاجرة عن طريق تحويل الكفاءات و المعرفة لصالح دول الجنوب (Eric BESSON,2008).

المغتربين اصحاب الكفاءات عادة ما يتنظمون في جمعيات لهدف المساهمة ولو عن بعد في تنمية البلد المنشأ، (Jean-Baptiste Meyer، 2008)، حسب المحلل، فإن أعمال هذه المنظمات تتمثل في مجموعة متعددة من الأفعال تهدف إلى تبادل المعلومات مع الزملاء المتخصصين في الوطن و بالتالي يساهمون في نقل التكنولوجيا إلى الوطن المنشأ، من خلال توجيه طلاب الدراسات العليا في المختبرات في الشمال حيث يتم إدراج المغتربين و المشاركة من حين لآخر في دورات تدريبية لهم في الجامعات المنشأ أو لتحقيق مشاريع البحوث أو التنمية المشتركة.

حسب نفس المصدر دائما، المهاجرين أصحاب الكفاءات من المغرب العربي هم أيضا إستطاعواالتنظم في منظمات، المغاربة أو التونسيون لهم أيضا عدة جمعيات للمغتربين أصحاب الكفاءات، بعضها في فرنسا و الآخر في الجامعات الأمريكية الشمالية (المعرفة و التنمية، و الإتحاد العلمي التونسي ، رابطة الأساتذة الباحثين التونسيين في فرنسا)، البيولوجيين الجزائريين اسسوا شبكة Algebio.

إلا أن الكفاءات المهاجرة يمكن أن تأثر بطريقة سلبية على التنمية من ناحية تكوينها، حيث أن تكوين الكفاءات في البلد الأصل يعتبر مكلفا و خاصة عند الدول التي تتحمل فيها الدولة نفقات التعليم، و هذا ما يظهر جليا في الجزائر، حيث يمكن لهذه الهجرات أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشوه سوق العمل، حيث هجرة هذه الكفاءات يمكن أن يسبب ندرة أو نقص في الكفاءات التي تضطر البلاد جلبها من جديد عن طريق اتفاقيات مع دول أخرى. حسب الجدول التالي يتضح أن تكلفة الطالب في مستوى المتوسط و الثانويإرتفعت من 2001 إلى 2006، فبعدما كان يكلف 829 25 دج سنة 2001 أصبح الطالب يكلف الدولة 380 40 دج هذا يعني زيادة بمعدل 36 بالمائة، الطالب الجامعي هوالآخر ارتفعت تـكلفته من 192125دج سنة 2001 إلى 201 129 دج سنة 2005 بمعدل زيادة يقدر ب 3 بالمائة. ليصل إلى مستويات عالية سنة 2010 حيث أصبح الطالب الجامعي يكلف الدولة 684 158دج. و إذا إعتبرنا متوسط سنوات التكوين في الجامعة الجزائرية هو خمس سنوات نلاحظ أن تكوين الطالب جامعي سيكلف ما يقارب 529 682 دج، و الذي في أغلب الأحيان سيكون مصيره البطالة أو الهجرة للبلاد الخارجية التي سيتمكن فيها في خلق قيمة مضافة، و بالتالي المساهمة في تنمية بلد آخر.

و بذلك تكون دول كالجزائر و البلدان الأخرى المصدرة للقوى العاملة المؤهلة تسهاهم في تنمية بلدان المهجر على حسابها.حسب تقرير لUNESCO،2011[7]، يبين أن من 2010-2011 استقبلت فرنسا 818 22 طالب جزائري من بينهم 61720 (90.4 بالمائة) سجلوا في الجامعات الفرنسية، هذا يبين هروب الطلبة الجزائريين من الجامعة الجزائرية، و هذا راجع لسببين أولا: لتخلف البرامج في الجامعات الجزائرية و عدم مواكبتها للتطورات التكنولوجيا، و السبب الثاني: عدم موافقة البرامج الجامعية لسوق العمل الأوروبي مما دفع بالطلبة التكوين في الخارج و لو على حسابهم حتى يكون تكوينهم ملائم لمتطلبات سوق العمل الأوروبي. و حسب نفس التقرير دائما، خمس دول الأكثر استقطابا للطلبة الجزائريين لسنة 2009: هـي فرنسا ب 17119، كندا 796 طالب سنة 2007، انجلترا 261، الولايات المتحدة الأمريكية 169 طالب و ألمانيا 167 طالب ما عدا فرنسا، الأربع دول الأخرى تشترط التأهيل في الهجرات إليها.عدد الطلبة الجزائريين في حالة حركة أي إنتقال قدر ب 52921 و قد ارتفع بمعدل 29.6 بالمائة من2002 إلى 2009، و الذي كان يزداد بمعدل سنوي قدر ب 1.8 بالمائة بين 1990-2000[8].

حسب الوزارة الفرنسية المكلفة بالهجرة، إرتفع معدل التأشيرات للطلبة الجزائريين بين 2007-2010 لأكثر من ثلاثة أشهر ب 57.4 بالمائة، هذا ما يبين من جهة ضعف سوق العمل الجزائري في امتصاص اليد العاملة المؤهلة هذا في غياب قطاع خاص قوي من جهة و قلة الإستثمارات الجنبية التي تجلب التكنولوجيا، من جهة أخرى. حسب نفس التقرير دائما، إرتفع عدد الطلبة في ليسانس من 2007-2011 ب 10.2 بالمائة، للحصول على الماستير في نفس المدة بلغ 15.5 بالمائة في حين للحصول على الدكتوراه و في نفس المدة تراجع ب 1.3 بالمائة.

إذا أخذنا على سبيل المثال سنة 2010 كان هناك 186 طالب جزائري مسجل في الدكتوراه في الجامعات الفرنسية[9]، و التكلفة المتوسطة للطالب الجزائري في الجامعة الجزائرية هي 529 682 دج، إذا بعملية حسابية بسيطة نجد أن في سنة 2010 الجزائر فقدت 529 682 دج * 186 = 394 059 126 دج. بالمقابل تعجز الجزائر من جلب مستثمرين أجانب، و لا توجد إحصائيات كافية لمقارنة هذه الخسارة مع تحويلات المهاجرين لكل سنة.في سنة 2006 ، وصل إلى الجامعات الفرنسية 714 18[10] طالب مسجلين في الليسانس، ماستير و الدكتوراه، بنفس طريقة الحساب فقدت الجزائر ما يقارب 1.7 مليار دولار أمريكيفي حين أن تحويلات المهاجرين لسنة 2006 وصلت 1.6 مليار دولار امريكي فقط. و بالتالي الجزائر تدفع تكلفة باهظة الثمن في تكوين إطارات تستفيد منها دول تعد متطورة.

حسب تقرير للبنك العالمي لسنة 2008، تحتل المغرب أعلى نسبة للمهاجرين أصحاب الكفاءات بنسبة 10.3 بالمائة، تليها تونس ب 9.6 بالمائة، الجزائرب6.5 بالمائة و أخيرا ليبيا ب 3.8 بالمائة.

الجدول رقم09: التمويل العمومي للتربية و التعليم في الجزائر

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مجموع التكاليف بملاييرالدينارات (المصدر: قوانين المالية)						
متوسطوثانوي	199 2	210 00	220 41	246 03	266 03	303 34
جامعي	61 17	75 16	81 79	87 67	97 61	116 56
عدد الطلبة المصادر:(MESR,MEN, ONS)						
متوسط و ثانوي	7 712 182	7 849 004	7 894 642	7 851 893	7 741 099	7 512 281
جامعي	488 617	569 929	616 572	653 201	755 463	*809 792
التكوين و التعليم المهنيين	333 501	338 797	323 432	333 501	497 025	463 524
التكاليف بالنسبة لكل طالب بالدينار						
متوسط و ثانوي	25 829	26 755	27 919	31 334	34 490	40 380
جامعي	125 192	131 881	132 654	134 210	129 202	143 938

[7] الملحق رقم 01.
[8] الملحق رقم 01 الجدول رقم 01.
[9] الملحق رقم 01.
[10] حسب الملحق رقم01

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2010	2009	2008	2007	
مجموع التكاليف بملايير الدينارات (المصدر: قوانين المالية)				
662 91	374 27	327 30	236 90	متوسط وثانوي
173 48	154 63	129 19	95 70	جامعي
28 50	25 94	22 63	17 05	التكوين و التعليم المهنيين
عدد الطلبة المصادر:(MESR,MEN, ONS)				
7 531 613	7 380 111	7 502 370	7 557 994	متوسط و ثانوي
1 093 258	1 103 823	1 000 831	864 122	جامعي
	581 710	583 952	412 635	التكوين و التعليم المهنيين
***التكاليف بالنسبة لكل طالب بالدينار				
88 019	50 714	43 625	31 210	متوسط و ثانوي
158 685	140 088	129 083	110 736	جامعي
/	44 588	44 417	41 330	التكوينوالتعليمالمهنيين

*قيمة مقدرة.

المصدر: وزارة المالية، وزارة التعليم العالي (MESRS)، وزارة التربية الوطنية MEN، ONS.

الخلاصة:

السياسات التدخلية للدولة في إقحام القطاع الخاص لتحقيق عملية تنمية عن طريق ANSEJ و القروض المصغرة، التي أستحدثت للتخفيض من معدلات البطالة و معدلات الفقر، عن طريق خلق مناصب الشغل. بقيت بعيدة عن الأهداف التي خلقت من أجلها، ومن ثم ساهمت في الرفع من العمل المؤقت. ذلك كون أن القطاع الخاص تخصص فقط في التجارة و التي كما يعلم العام والخاص لا تولد قيمة مضافة كبيرة و لا معدلات إنتاجية هامة يمكن للبلد إستعمالها كميزة تنافسية. إضافة لذلك فهو لا يخلق مناصب شغل كبيرة، و هو ما كانت تهدف له سياسات التشغيل التي إعتمدتها الدواة لخلق مناصب الشغل.

مراجع:

1- رسالة الدكتوراه من إعداد الطالبة ديدوح شكرية، آفاق تنظيم سوق العمل الإقتصاديات في طريق التحول –دراسة حالة الجزائر- جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013.

1-ABBAS, 2008. La PME et le développement territorial dans l'Union Européenne. In Colloque international :Entreprenariat et Développement Territorial et rural. Université de Tlemcen. 03-04 décembre.

2-Ahmed TOUIL (2007), « éléments d'analyse de l'impact de la libéralisation commerciale sur la dynamique de l'emploi : le cas algérien », les cahiers du MECAS, N°03.

3- Ahmed TOUIL(1999) , « la productivité du travail concept et portée dans la détermination du niveau de l'emploi », thèse de doctorat en science économiques. Page 183.

4- Andrée KARTCHEVERSKY, Ahmed TOUIL, 2007 « problématique de la libéralisation commerciale : étude empirique comparée des marché de l'emploi ».

5-CAMPUS France (2011), « Afrique et Maghreb ».

6-CNES,(2003) « Algérie chronique économique et sociale 1995-1999 », 13 mars 2003.

7-Eric BESSON,(2008) « Les migrants, acteurs du développement solidaire soutenir les initiatives des migrants en faveur du développement de leur pays d'origine »,septembre 2008. des migrants en faveur du développement de leur pays d'origine »,septembre 2008.

8-FMI (2011) « Perspectives économiques régionales-Afrique subsaharienne: maintenir la Croissance ». Octobre 2011.

9-Hadji RAMZI, 2009 « institution et soutenabilité sociale en Algérie : approcher le niveau de la soutenabilité sociale »

10-Mohammed Saïb Musette (2010), « Algérie Migration, marché du travail et développement », une étude sur l'Afrique du nord et l'Afrique de l'ouest.

11-Jean-Baptiste MEYER, « La circulation des compétences, un enjeu pour le développement », annuaire suisse de politique de développement, vol.27, n°02(2008). annuaire suisse de politique de développement, vol.27, n°02(2008).

12-OIT-IIES, 2010 « faire des migrations un facteur de développement, une étude sur l'Afrique du Nord et de l'Afrique de l'Ouest Genève, publications de l'OIT , 2010.

13-www.ons.dz/مختلف التقارير و الإحصائيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com